الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
12 December 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن ..... (إستونيا)

فيما بعد: السيد مينيلو (نائب الرئيس) ..... (قبرص)

المحتويات

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18321X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (A/72/270 و A/72/83-E/2017/60)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (A/72/272)

١ - **السيد اردينبيليغ** (رئيس دائرة وضع السياسات والتنسيق والرصد والإبلاغ التابعة لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): في سياق عرضه تقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠“ (A/72/83-E/2017/60)، قال إن التقرير يقدم معلومات وتحليلات شاملة عن التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الذي اعتمد في اسطنبول. ولا يزال متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا دون الهدف المتوخى في برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. ولا يزال التقدم نحو بناء القدرات الإنتاجية راكدا، وانخفضت حصة الصادرات العالمية من أقل البلدان نموا.

٢ - وذكر أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في ميدان التنمية البشرية والاجتماعية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة استمرار ارتفاع معدل الوفيات النفاسية. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، كان هناك ما يقرب من ٣٢ مليون طفل في أقل البلدان نموا لم يلتحقوا بالمدارس. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي مستمرا، وتهدد المجاعة الملايين في جنوب السودان والصومال واليمن.

٣ - وأشار إلى أنه بإنشاء بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، تحققت الغاية ١٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن امتنانه لتركيا، البلد المضيف، ولبنغلاديش والنرويج والسودان والفلبين على مساهماتها. وينبغي لأصحاب المصلحة الآن أن يتخذوا التدابير الملائمة لعكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، وكلها أمور حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا التي تسعى إلى التعجيل برفع اسمها من تلك الفئة. وسيواصل مكتبه جهوده لتعزيز الدعم الدولي والموارد الدولية لصالح أقل البلدان نموا.

٤ - وفي سياق عرضه لتقرير الأمين العام عن التخفيف من أزمات أقل البلدان نموا وبناء قدرتها على الصمود (A/72/270)، قال إن التقرير يسلط الضوء على مختلف الصدمات وآثارها على التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، ويقدم توصيات لتعزيز قدرة تلك البلدان على الصمود. وتؤدي الصدمات والأزمات الخارجية إلى عرقلة التقدم الاقتصادي في أقل البلدان نموا وتقويض قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع أسمائها من تلك الفئة. ومن دواعي القلق الأخرى أن العديد من أقل البلدان نموا تفتقر إلى القدرة الكافية التي تمكنها من الحصول على الفوائد الكاملة للآليات المتعددة الأطراف وغيرها من آليات التخفيف من حدة المخاطر وبناء القدرة على الصمود.

٥ - وأفاد بأن برنامج عمل اسطنبول، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ صكوك تؤكد على حاجة أقل البلدان نموا إلى بناء القدرة على الصمود عن طريق الحد من الضعف وزيادة القدرة على الاستجابة للصدمات. ونظرا لأن هذه البلدان تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق هذا الغرض، فإن التقرير يحث المجتمع الدولي على النظر في إنشاء آلية شاملة من أصحاب المصلحة المتعددين لبناء قدرات أقل البلدان نموا على الصمود عن طريق الاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة. كما تحتاج أقل البلدان نموا إلى مزيد من المساعدة الدولية من أجل الوصول إلى آليات تحويل المخاطر القائمة على أسواق رأس المال في شكل سندات التأمين والكوارث.

٦ - وفي سياق عرضه لتقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤“ (A/72/272)، قال إن البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة شهدت انخفاضا في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فإن متوسط معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانتشار نقص التغذية، ومؤشرات الملاريا والسل، بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية لا يزال من أعلى المعدلات في العالم النامي.

٧ - وأضاف إنه تم إحراز تقدم في التصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي تعزز تيسير التجارة والنقل. بيد أنه لا تزال هناك

حلقات مفقودة؛ وثمة حاجة ماسة إلى استثمار كبير في توسيع الهياكل الأساسية ذات الصلة وصيانتها. وفيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تعتبر البلدان النامية غير الساحلية متخلفة عن المجموعات الأخرى من البلدان وتتكبد تكاليف باهظة تتعلق بالنطاق العريض.

٨ - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، أشار إلى أن البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ بلدا شكلت نصيبا متدنيا من صادرات السلع العالمية في عام ٢٠١٦، التي كان معظمها في السلع الأساسية. وعلى الرغم من أن البلدان النامية غير الساحلية واصلت، بدعم من الشركاء في التنمية، تنفيذ مبادرات ترمي إلى تسريع عمليات النقل العابر وعبور الحدود، فإنها لم تندمج بعد في سلاسل القيمة الإقليمية. وفي السنوات القليلة الماضية، انخفضت حصتها من القيمة المضافة للصناعة التحويلية والزراعة. وعلاوة على ذلك، انخفض كل من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا كبيرا في عام ٢٠١٥.

٩ - وختم كلامه بقوله إنه على الرغم من التقدم الملحوظ في بعض المجالات ذات الأولوية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق أهداف برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي إدماج برنامج عمل فيينا في عمليات متابعة خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة متسقة، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي سياق تمويل التنمية والعلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٠ - **السيدة إديسون** (نيجيريا): قالت إن للنساء والأطفال أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠؛ وتبرز هاتان المجموعتان من السكان مدى التنمية الاجتماعية للبلدان والمناطق. وتساءلت عن المبادرات التي يجري اتخاذها في إطار برنامج العمل لمعالجة مسألتي صحة الأم والأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ولا سيما الفتيات، ودعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لرفع اسمها من تلك الفئة.

١١ - **السيد أردينبيليغ** (رئيس دائرة وضع السياسات والتنسيق والرصد والإبلاغ التابعة لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): أعرب عن تقديره للسؤال المتعلق ببرنامج عمل اسطنبول، وعن اتفاقه على الأهمية الأساسية للمرأة والطفل بالنسبة لأقل البلدان نموا. وتمشيا مع برنامج عمل اسطنبول، تكرس منظومة الأمم المتحدة اهتماما خاصا لتعليم الأطفال ولدور المرأة ومشاركتها في الاقتصاد وإدارة أقل البلدان نموا. وقد قامت المنظومة بإنشاء آلية دعم محددة لرفع مستوى المعيشة في تلك البلدان وأولت اهتماما كبيرا للنساء والأطفال في تحديد معايير رفع اسم البلدان من قائمة أقل البلدان نموا. وبعد أن أشار إلى أن المرأة في أقل البلدان نموا تعتبر من المشاركين المهمين في التجارة، أكد أهمية التجارة والوصول الكامل إلى الأسواق بالنسبة للسلع الناشئة من أقل البلدان نموا.

١٢- **الرئيس:** دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن هذا البند.

١٣ - **السيد موريخون بازمينو** (إكوادور): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقال إن مبدأي العالمية والإدماج عنصران حاسمان في زيادة قدرة أقل البلدان نموا على المضي قدما في المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسطنبول وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن خلال تعزيز وتنسيق العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي، يمكن لأقل البلدان نموا أن تعزز قدرتها الجماعية في جميع القطاعات وأن تحقق التحول الهيكلي.

١٤ - وأشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أهم مصدر للتمويل الخارجي من أجل التنمية لصالح أقل البلدان نموا، وتوفر حاجزا في مواجهة آثار تقلب البيئة الاقتصادية العالمية. وأفاد بأن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشعر بقلق بالغ إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فقد انخفضت هذه المساعدة بالقيمة الإسمية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ من ٤١ بليون دولار إلى ٣٧,٣ بليون دولار. وتظهر البيانات الأولية لعام ٢٠١٦ أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا قد انخفض بنسبة ٣,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بعام ٢٠١٥.

١٥ - وذكر أن خطة عمل أديس أبابا تشجع البلدان المتقدمة النمو على تحديد هدف يتمثل في تخصيص نسبة ٠،٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح من ٠،١٥ إلى ٠،٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين جميع الشركاء في التنمية إلى تحقيق هذين الهدفين.

١٦ - وأعرب عن بالغ قلقه لأن أقل البلدان نموا تتأثر بصورة غير متناسبة بالأزمات النظمية، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية، والتقلب في أسعار السلع الأساسية، والأوبئة، والكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات البيئية. ولا يقتصر أثر هذه الأحداث على عرقلة التقدم الاقتصادي وتفاقم الفقر فحسب، بل إنها تؤدي أيضا إلى تقويض قدرة تلك البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٧ - وأفاد بأن المجموعة ترحب بالإعلان عن بدء عمل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتشيد بحكومة تركيا لاستضافتها البنك. وتدعو المجموعة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى مواصلة تزويده بالدعم المالي كي يتمكن من أداء عمله بفعالية.

١٨ - وأضاف أن البلدان النامية غير الساحلية لديها احتياجات إنمائية خاصة نظرا لموقعها النائي. وتؤثر قيودها الجغرافية تأثيرا كبيرا على إيراداتها من الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية. ويتسم تطوير وسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية للطاقة بأهمية أساسية للحد من ارتفاع التكاليف التجارية، ويساعدها على الاندماج الكامل في السوق العالمية.

١٩ - وختم كلامه بقوله إن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تزال ملتزمة بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل فيينا، وتشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على تنفيذ مجالاتها الستة ذات الأولوية بطريقة متسقة ومنسقة وسريعة. وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى العمل بشكل وثيق وبنّاء مع الشركاء في التنمية أثناء مناقشة مشاريع القرارات في إطار البند ٢٢ والتفاوض بشأنها. وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الدعم المقدم لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة المجدية والشاملة للجميع.

٢٠ - **السيد فانسوريفونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فقال إن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات إنمائية فريدة. وتولي الرابطة اهتماما كبيرا للالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وبرنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا، وتعرب عن أملها في أن يستمر تحويل هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة. ولا يمكن للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة أن تتغلب على تحدياتها الإنمائية وأن تتصدى للعقبات الجغرافية وأوجه الضعف الهيكلية وأن تتمكن في نهاية المطاف من رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا دون دعم وتعاون من المجتمع الدولي.

٢١ - وأفاد بأن الرابطة تقر أيضا بوجود فجوة إنمائية بين دولها الأعضاء. وتقوم الرابطة، من أجل مساعدة أعضائها الأقل نموا على بناء القدرات، بتنفيذ مبادرة الرابطة المتعلقة بخطة العمل الثالثة للتكامل. ومن شأن هذه الخطة الواسعة النطاق أن تمكن البلدان الأعضاء من المشاركة على نحو أكثر فعالية في أنشطة الرابطة، وأن تقدم إسهاما كبيرا في بناء مجتمع الرابطة وفي صون وتعزيز السلم والتنمية في تلك المنطقة وفي العالم.

٢٢ - وأضاف أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لا تزال ملتزمة بالتعاون مع الشركاء في التنمية وبلدان العبور ووكالات الأمم المتحدة لمساعدة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة على تحقيق أهدافها الإنمائية المحددة.

٢٣ - **السيدة حق** (بنغلاديش): تكلمت باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقالت إن سرعة التحول الهيكلي في أقل البلدان نموا هي أبطأ مما هي عليه في البلدان النامية الأخرى. ويواجه العديد من أقل البلدان نموا تحديات هيكلية وقيودا عديدة طويلة الأمد: ضيق قواعد الإنتاج والتصدير؛ وركود تدفقات التجارة والاستثمار؛ وانخفاض نمو الإنتاجية؛ وضعف إدارة الأراضي والموارد الطبيعية؛ وانتشار الفقر والجوع وسوء التغذية. ومما يضاعف تلك التحديات التي طال أمدها، التحديات الناشئة كتغير المناخ، والكوارث الطبيعية المتكررة بصورة متزايدة، وحالات الطوارئ الصحية العامة، والنزاعات، إلى جانب انخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع تدفقات رأس المال إلى الخارج.

٢٤ - وذكرت أنه ما لم يحدث تحول هيكلي يعالج المعوقات المؤسسية والمتعلقة بالقدرات، ستظل أقل البلدان نموا عرضة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي ظل مسار النمو الحالي، قد يظل ما يقرب من ٣٥ في المائة من السكان في تلك البلدان يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٣٠.

٢٥ - وأشارت إلى أن مبدأ الملكية القطرية لا يزال يتسم بأهمية حاسمة للتعجيل بالتقدم نحو التنمية المستدامة. وأكدت أن أعضاء مجموعة أقل البلدان نموا ملتزمون بقيادة سياساتهم واستراتيجياتهم وخططهم الاقتصادية والإنمائية لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولما كانت الشراكة العالمية عاملا جوهريا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل اسطنبول، فإن المجموعة يساورها القلق إزاء

سياسات الانغلاق والتقييد التي يعتمدها بعض الشركاء في التنمية. ويؤثر هذا النهج تأثيرا خطيرا على الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في تنفيذ خططها الإنمائية. ولا يزال تمويل التنمية يشكل أكبر التحديات. ويتسم التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة عمل أديس أبابا بأهمية حيوية، ولا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا. كما تتسم زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب كتكملة للتعاون بين الشمال والجنوب بأهمية حاسمة بالنسبة لتنميتها.

٢٦ - وأعربت عن ترحيب المجموعة بالنتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن التخفيف من أزمات أقل البلدان نموا وبناء قدرتها على الصمود (A/72/270)، ودعت الجمعية العامة إلى إنشاء آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود، من خلال الاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة.

٢٧ - وأردفت أن آثار تغير المناخ تؤدي إلى تقويض جهود التنمية إلى حد كبير. وأعربت عن ترحيبها بتعهدات المانحين بالإسهام في صندوق أقل البلدان نموا وفي الصندوق الأخضر للمناخ وبتوسيع نطاق إمكانية وصول أقل البلدان نموا إلى هذين الصندوقين. غير أنه يلزم توفير المزيد من التمويل لتلبية احتياجات التكيف في تلك البلدان، ولا يزال العديد منها يواجه صعوبات في الوصول إلى هذين الصندوقين والاستفادة منهما.

٢٨ - وأضافت أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل أكبر مصدر حاسم للتمويل الخارجي من أجل تنمية أقل البلدان نموا. وتشعر مجموعة أقل البلدان نموا بقلق عميق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وتدعو جميع الشركاء في التنمية إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة المتفق عليها دوليا.

٢٩ - وأشارت إلى أنه يجب عكس اتجاه الانخفاض في نصيب أقل البلدان نموا من صادرات السلع العالمية. وسيكون دور الشركاء في التنمية في هذا الصدد بالغ الأهمية. وستكون زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لزيادة القدرة الإنتاجية والعمالة. ودعت إلى تنفيذ الغاية ١٧-٥ في إطار أهداف التنمية المستدامة بشأن اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا.

٣٠ - وأعربت عن ترحيب المجموعة بتفعيل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، وأعربت عن تقديرها لحكومة تركيا لمساهمتها السخية في بنك التكنولوجيا الذي ينبغي أن يبذل الشركاء الإنمائيون كل جهد ممكن لدعمه.

٣١ - ومضت تقول إنه يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعيد ترتيب أوضاعها لكي تقدم الدعم الفعال لأكثر البلدان ضعفا في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى منظومة إنمائية أقوى وأكثر كفاءة ولديها موارد كافية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها ورصدها، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وتتطلع مجموعة أقل البلدان نموا إلى تقرير الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر في هذا الصدد.

٣٢ - وختمت كلامها بقولها إنه على الرغم من استمرار التحديات والمعوقات، فقد نجحت عدة بلدان من أقل البلدان نموا في الخروج من هذا المركز، وتعتزم بلدان أخرى الخروج بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي تعزيز عملية الخروج والانتقال للحيلولة دون تعطيل مسار التنمية في تلك البلدان. ويجب على الشركاء في التنمية أن يضعوا مجموعة من المزايا تتفق مع الاحتياجات الاقتصادية الحرجة للبلدان التي رُفع اسمها من القائمة لتقديم الدعم لها بعد خروجها ومنع انتكاسها إلى فئة أقل البلدان نموا.

٣٣ - **السيد روشان** (ملديف): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن التحالف بوصفه مجموعة من الدول التي تواجه تحديات كبيرة بسبب ظروفها الخاصة، يعرب عن تضامنه الكامل مع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وهناك ثمانية من أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة هي من أقل البلدان نموا المحاطة بالبحر لا بالبر. وبوصفها دولا جزرية وساحلية، فإنها تفهم تحديات العزلة، وإمكانيات الاتصال المحدودة، وضعف الهياكل الأساسية والنقل.

٣٤ - وذكر أن من المهم إدماج برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا في خطة عام ٢٠٣٠ إدماجا تاما، بما في ذلك عن طريق إقامة صلات بين عمليات المتابعة والاستعراض. وعلى الرغم من أن خطة عام ٢٠٣٠ توفر إطارا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة، فإن برامج العمل توفر نُهجا موجهة لدعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، مع مراعاة ظروفها الخاصة. وتواجه أقل البلدان نموا، التي هي أيضا دول جزرية صغيرة نامية، تحديات هيكلية لا يمكن التغلب عليها ولن تخرج منها أبدا - بما في ذلك محدودية فرص الحصول على الموارد والتعرض لتغير المناخ - فضلا عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

٣٥ - وأشار إلى أنه لكفالة عدم تخلف البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة عن الركب في عام ٢٠٣٠، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تقدم دعما منسقا ومتماسكا محددا لتلك البلدان، على النحو المبين في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦. ويجب على المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، مواءمة برامج دعمها مع خطة عام ٢٠٣٠ لكفالة التصدي للتحديات التي تعترض البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة بطريقة شاملة. وينبغي إيلاء الاعتبار لاستعمال قياسات شفافة للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تتجاوز الدخل الفردي، لأنها حاسمة بالنسبة لجميع البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. ولا تبرز المؤشرات القائمة على الدخل أوجه التقدم أو الضعف أو القدرة على الصمود في المجتمع، أو تتصدى لمعالجة الظروف الفريدة والتحديات المحددة لكل بلد. وهذا التمييز مهم عند تقييم البلدان من أجل رفع اسمها من القائمة. ويتعرض العديد من أقل البلدان نموا التي تسير على المسار الصحيح لرفع اسمها من القائمة تعرضا شديدا للصدمات، بما في ذلك الكوارث الكبيرة التي يمكن أن تمحو سنوات من المكاسب الإنمائية. ومن شأن تحسين سياسات رفع أسماء البلدان من القائمة التي توفر شبكات أمان أفضل للبلدان التي يرفع اسمها حديثا أن تكفل انتقال تلك البلدان على نحو أكثر سلاسة ونجاحا من مركز أقل البلدان نموا.

٣٦ - وأضاف أن التحالف يدعو الأمين العام إلى تعزيز مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات ذات الصلة المكلفة بولايات تتصل اتصالا مباشرا بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وسيكون من دواعي الترحيب أيضا تقديم المساعدة من الحكومات والقطاع الخاص لإنشاء المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير الهياكل الأساسية والتنمية الشاملة. وحث جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، لأن هذا الدعم له أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

٣٧ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية فقال إن المجموعة يساورها القلق لأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا كان بطيئا أو حتى انعكس مساره في بعض المجالات. وأشار بوجه خاص إلى انخفاض المعونة والاستثمار المباشر الأجنبي في تلك البلدان وانخفاض نصيبها من الصادرات العالمية. ولا تزال الفجوة في الهياكل الأساسية كبيرة، وتواصل تكاليف النقل في الارتفاع، والنمو الاقتصادي آخذ في الانخفاض.

٣٨ - وذكر أن البلدان النامية غير الساحلية لا يمكن أن تحقق أهداف التنمية المستدامة دون تحقيق الأهداف ذات الأولوية لبرنامج عمل فيينا. وسيتطلب النجاح في خطة التنمية الجديدة التآزر والاتساق بين تنفيذ ومتابعة كلتا العمليتين. وسيستتبع ذلك إدماج قضايا البلدان النامية غير الساحلية في عمليات متابعة خطة عام ٢٠٣٠ (المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى تمويل التنمية والمنتدى العالمي للهياكل الأساسية)، وإدماج برنامج عمل فيينا في برامج عمل جميع منظمات الأمم المتحدة.

٣٩ - وأفاد بأن من المجالات الهامة الأخرى إنشاء وصيانة هياكل أساسية آمنة وموثوق بها وفعالة وعالية الجودة ونظم النقل العابر والنقل، التي لا تزال عنصرا حاسما في الحد من تكاليف النقل والمعاملات التجارية وتعزيز إدماج البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق العالمية. غير أن حجم الموارد والاستثمارات في تطوير الهياكل الأساسية لا يزال يواجه صعوبات. وحث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لتطوير وصيانة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعا الشركاء في التنمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية وتيسير الاستثمار وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٤٠ - وفيما يتعلق بالتجارة، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، أعرب عن ترحيب المجموعة ببدء نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، ودعا أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تنفيذ الاتفاق على وجه السرعة. وتمس الحاجة إلى المساعدة التقنية والمالية وفي مجال بناء القدرات، بما في ذلك عن طريق تعزيز المعونة لأغراض التجارة، من أجل دعم جهود تيسير التجارة التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية.

٤١ - وأضاف أن التصنيع الشامل والمستدام أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتحول الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية. وتدعو المجموعة المجتمع الدولي إلى دعم تلك البلدان في وضع وتنفيذ سياساتها الصناعية. ويؤدي تبادل التكنولوجيات المبتكرة والدراية التقنية والمعارف العلمية إلى استغلال الإمكانات الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية. وحث الشركاء في التنمية على دعم التكامل الإقليمي، الذي يعزز قدرات الاتصال للبلدان النامية غير الساحلية.

ومن الضروري أن تعمل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر معا من أجل تحسين التعاون بين وكالات الحدود وسياسات عبور الحدود.

٤٢ - وأعرب عن قلقه من أن توفير المساعدة الإنمائية الرسمية آخذ في الركود ودعا إلى تعزيز تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها على مواجهة التحديات الإنمائية التي طال أمدها والتحديات الناشئة، بما في ذلك تغير المناخ.

٤٣ - ومضى يقول إن الانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر يبعث على القلق أيضا. وشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية وعلى دعم جهودها الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٤ - وختم كلامه بقوله إن المجموعة تشدد على أهمية مواصلة الدعم والتعاون الدوليين لمواجهة تغير المناخ. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل زيادة القدرة على الصمود والتصدي لتدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات. ودعا جميع الشركاء في التنمية والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى المشاركة بنشاط في استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا. وتشيد المجموعة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشدد على ضرورة تركيز الإصلاحات على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع مراعاة التحديات والاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية.

٤٥ - **السيدة نازير** (هايتي): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن الجماعة تواصل الدعوة إلى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذا كاملا وفعالا وفي الوقت المناسب. ولا تزال أقل البلدان نموا قبل ثلاث سنوات من الموعد النهائي لتنفيذ برنامج العمل، تواجه تحديات عالمية مترابطة يمكن أن تقوض بشكل خطير تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المحددة في برنامج عمل اسطنبول. ومن المهم أن يُدمج برنامج عمل اسطنبول إدماجا تاما في خطة عام ٢٠٣٠ لدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل تعزيز الحوكمة والقضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله وأبعاده وتعزيز قدرتها الإنتاجية.

٤٦ - وأفادت بأن النمو الإجمالي في أقل البلدان نموا سيظل أدنى بكثير من الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل في الأجل القريب. ويشكل ذلك خطرا على الإنفاق العام الحاسم على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية وتغير المناخ، من شأنه أن يعوق التقدم في مجال الحد من الفقر.

٤٧ - وأشارت إلى أنه نظرا لأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أكبر مصدر للتمويل الإنمائي الخارجي لمعظم أقل البلدان نموا، فإن الجماعة تشعر بقلق بالغ إزاء انخفاض تلك المساعدة. وتدعو الجماعة الكاريبية البلدان المتقدمة النمو إلى بذل جهد إضافي لبلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ٠،٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا.

٤٨ - وأضافت أن معظم أقل البلدان نموا تكافح من أجل تعبئة الموارد العامة المحلية التي من شأنها أن توفر وسيلة أكثر استدامة لتمويل التخفيف من وطأة الفقر. ولذلك فإن من الأهمية بمكان زيادة التمويل العام المحلي من أجل النهوض بقدرة تلك البلدان على توفير السلع والخدمات العامة، وتمويل الهياكل الأساسية والمساعدة في إدارة استقرار الاقتصاد الكلي. وللمضي قدما، سيكون تنسيق الدعم المقدم من أجل تعبئة الموارد المحلية والاعتراف بأهمية الملكية القطرية أمرا حاسما بالنسبة لأقل البلدان نموا. وشددت على أهمية الحد من التدفقات المالية غير المشروعة بغية التخلص منها بحلول عام ٢٠٣٠.

٤٩ - ومضت تقول إن الجماعة الكاريبية تشعر بقلق عميق إزاء انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٦، وهو اتجاه يجب عكسه. وينبغي تنفيذ نظم محددة لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا.

٥٠ - وأردفت بأن نقل التكنولوجيا عنصر أساسي في بناء القدرات. وترحب الجماعة الكاريبية بتفعيل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم دعمهم الكامل لضمان نجاحه.

٥١ - وأوضحت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتيح لأقل البلدان نموا فرصا هامة للتمويل، ولا سيما بالنسبة للهياكل الأساسية. وسيكون تبادل المعلومات مع الشركاء الذين واجهوا تحديات مماثلة مفيدا في معالجة مسألتي القضاء على الفقر والتحول الهيكلي. ومن المشجع أن عددا متزايدا من البلدان يعتزم الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. وتدعو الجماعة الكاريبية الأمم المتحدة وشركائها في التنمية إلى تقديم المزيد من الدعم المؤسسي والمنسق قبل

عملية الخروج من القائمة وأثناءها من أجل كفالة الانتقال السلس والمنظم.

٥٢ - وأشارت إلى أن تغير المناخ لا يزال من التحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نموا. وقد تسبب الاحترار العالمي ونتائجه في خسائر فادحة في منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٧ بسبب تعاقب إعصاري إيرما وماريا. ويترتب على تكرار الظواهر الجوية القاسية آثار سلبية دائمة على بناء القدرات الإنتاجية، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية المستدامة. ولا يزال بلدها، هايتي، البلد الوحيد الأقل نموا في الجماعة الكاريبية، يتعافى من آثار إعصار ماثيو لعام ٢٠١٦. ومن الأهمية بمكان أن تقوم جميع البلدان وأصحاب المصلحة بمواصلة وضع وتنفيذ تدابير ملموسة لبناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود لمساعدتها على مواجهة تغير المناخ.

٥٣ - وذكرت أن الجماعة الكاريبية ترحب بالنتائج والتوصيات التي خلص إليها تقرير الأمين العام عن التخفيف من أزمات أقل البلدان نموا وبناء قدرتها على الصمود، وتكرر الدعوة العاجلة إلى إنشاء آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود، وتيسير الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ والتعجيل بتنفيذ اتفاق باريس.

٥٤ - وختمت كلامها بقولها إن الجماعة الكاريبية تتطلع إلى العمل مع الشركاء في التنمية لتلبية الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لكفالة عدم تركها تتخلف عن الركب. وأعربت عن ثقتها في أن تحقيق قدر أكبر من النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يسهم في الجهود التي يبذلها العديد من أقل البلدان نموا لبلوغ أهداف برنامج عمل اسطنبول.

٥٥ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن الجماعة تقر بأن جميع البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وعدد من البلدان المتوسطة الدخل، تواجه تحديات واحتياجات محددة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وترحب الجماعة بالجهود التي بذلت للتحضير لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وتأمل بأن تكون نتائج متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا إيجابية.

٥٦ - وأفاد بأن الجماعة تشيد باعتماد إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (قرار الجمعية العامة ١٣٧/٦٩)، فضلا عن التكليف بتنفيذه الصادر في قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٩.

٥٧ - وذكر أن الجماعة لا تزال ملتزمة بتعزيز النظر على النحو الملائم في الاحتياجات والتحديات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا، وفقا لبرنامج عمل فيينا وبرنامج عمل اسطنبول، على التوالي.

٥٨ - **السيد سينها** (الهند): قال إنه على الرغم من الفرص المتاحة لتوسيع الاقتصاد العالمي التي تتيحها العولمة، فإن التفاوت في مستويات التنمية بين البلدان لا يزال صارخا ويتفاقم في بعض الحالات. ولا يزال ما يقرب من ٥٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة في فئة أقل البلدان نموا، مما يعد تعبيرا عن التحديات الكبيرة والأعمال المطلوبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبما أن العديد من أقل البلدان نموا هي مستعمرات سابقة، وأن نصف البلدان النامية غير الساحلية هي أيضا من أقل البلدان نموا، فمن المهم تيسير وصولها بسهولة إلى الأسواق والإمدادات في إطار اقتصاد معولم. وقد تضاعف العدد الإجمالي لأقل البلدان نموا تقريبا منذ إضفاء الطابع الرسمي على المفهوم في عام ١٩٧١. ولم يتقدم سوى عدد قليل من البلدان لرفع اسمه من تلك الفئة.

٥٩ - وأفاد بأن احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تتسم بالتفاوت والتباين. وهي تتراوح من التنوع الاقتصادي، والتعليم والتدريب، وتحسين الهياكل الأساسية، والقدرة على الاتصال، من أجل الحد من تكاليف التجارة، إلى توافر المواد الخام والوصول إلى الأسواق، والحصول على الطاقة والتكنولوجيا الناشئة بأسعار معقولة، والقدرة على التحكم في عبء الديون، وتحسين شروط التجارة والاستثمار الدوليين، والحصول على التمويل من أجل التنمية الطويلة الأجل. ويحتاج بعض البلدان إلى حل النزاعات وبناء السلام. وتحتاج جميع البلدان إلى بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية أو الأوبئة.

٦٠ - وذكر أن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول في عام ٢٠١٦ كان مفيدا في تقييم التحديات التي تواجه

أقل البلدان نموا والفرص المتاحة لها في سياق خطة عام ٢٠٣٠. ورغم أن برنامج عمل فيينا لعام ٢٠١٤، مفيد أيضا لفهم التحديات، فإنه يتعين تكييفه مع خطة عام ٢٠٣٠، ومن ثم فإنه سيتطلب إجراء استعراض لمنتصف المدة، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل التنمية والعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٦١ - وأشار إلى أن من شأن إنشاء بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا أن ييسر بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الملكية الفكرية والإنتاج العلمي والابتكار والنشر. كما تحتاج أقل البلدان نموا إلى دعم خاص لتحسين إعداد المقترحات المتعلقة بجدوى المشاريع من أجل تلبية احتياجات المستثمرين والإسراع بتنفيذ المشاريع. ويجب أيضا معالجة الشواغل المتعلقة بتيسير الحصول على التمويل بشروط ميسرة.

٦٢ - وأضاف أن الهند، منذ إنشاء فئة أقل البلدان نموا، أقامت شراكات مع تلك البلدان من أجل بناء القدرات وتبادل الخبرات التكنولوجية وتقديم المساعدة المالية. وتقدم حكومته كل سنة آلاف المنح الدراسية وفرص التدريب في المجالات ذات الأولوية بما في ذلك الزراعة والهياكل الأساسية والأدوية والطاقة والأعمال المصرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام ٢٠٠٨، أصبحت الهند أول اقتصاد ناشئ يقدم خطة تجارية تفضيلية معفاة من الرسوم الجمركية من أجل إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نموا.

٦٣ - واستطرد بأن مؤتمرات القمة الثلاثة للمنتدى الهندي الأفريقي ومؤتمر قمة منتدى الهند وجزر المحيط الهادئ للتعاون قد أوضحت العلاقة الخاصة التي تربط بين الهند وأقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وفي مؤتمر القمة الثالث للمنتدى الهندي الأفريقي في عام ٢٠١٥، قدمت الهند ائتمانا تساهليا إضافيا قدره ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى البلدان الأفريقية على مدى فترة خمس سنوات.

٦٤ - ومضى يقول إن الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ترتبط مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة نشيطة من خلال مرفق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من وطأة الفقر والجوع (المعروف باسم صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (إيبسا)) لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وفي حزيران/ يونيه، تم إنشاء صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة لمساعدة البلدان على العمل من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولا تزال الهند ملتزمة بالعمل مع البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة للتغلب على التحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

٦٥ - **السيد ماسلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات في تحقيق التنمية المستدامة رغم الجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي والمساعدات التي قدمها. وأعرب عن تأييد بلده للخطوات التي تتخذها هذه البلدان لتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية. غير أنه سيكون من الضروري تقديم المزيد من الدعم لتعزيز قدراتها الإنتاجية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من فرص العمالة والتنويع الاقتصادي عن طريق توسيع نطاق السلع والخدمات المتاحة، مع زيادة نسبة المساعدة المخصصة للتكنولوجيا المتقدمة. وينبغي أن يقوم بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بدور رئيسي في هذا الصدد.

٦٦ - وأفاد بأن الاتحاد الروسي يواصل توسيع نطاق إمكانية وصول السلع من أقل البلدان نموا إلى أسواقه عن طريق منحها تعريفات تفضيلية من خلال الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، التي استفاد منها حاليا ٤٨ بلدا من أقل البلدان نموا. وقدم الاتحاد الروسي هذه الامتيازات في عام ٢٠١٦ بمبلغ ٣,١٣ ملايين دولار؛ وبلغ الرقم في النصف الأول من عام ٢٠١٧ ما يقرب من مليوني دولار.

٦٧ - وذكر أن بلده يسهم أيضا إسهاما كبيرا في كفالة الأمن الغذائي على الصعيدين العالمي والإقليمي على الرغم من تقلب أسعار الأسواق الاستخراجية والزراعية. ويشارك الاتحاد الروسي مشاركة نشيطة في الجهود الإنسانية الدولية لتقديم المعونة الغذائية إلى بلدان أخرى، على كل من الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد قدم بلده في السنوات الخمس الماضية مساعدات غذائية بلغ مجموع قيمتها أكثر من ٢٢٠ مليون دولار إلى ٣٠ دولة من خلال برنامج الأغذية العالمي وحده. وتعمل روسيا مع برنامج الأغذية العالمي لدعم برامج التغذية المدرسية في آسيا الوسطى والقوقاز. وفي شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قدمت ٦ ملايين دولار دعما لمشروع مدته ثلاث سنوات لتعزيز الأمن الغذائي والزراعة في تلك المنطقة، فضلا عن ٣,٣ مليون دولار لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في بلدان رابطة الدول المستقلة.

٦٨ - وأضاف أن الاتحاد الروسي يولي اهتماما كبيرا لمشاركة أقل البلدان نموا مشاركة كاملة في العمليات التجارية والاقتصادية العالمية والإقليمية. ومما يتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد، تنفيذ برنامج عمل

فييننا من خلال شراكات كمبادرة منطقة نهر تومين الكبرى التي تربط بين بلدان شمال شرق آسيا، بما في ذلك منغوليا والصين وكوريا الجنوبية وروسيا. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لتلك المنظمة في تنمية قدرات العبور لدولها الأعضاء من أجل تعزيز توزيع السلع والمواد الغذائية على بلدان جنوب شرق آسيا ومن تلك البلدان إلى السوق الأوروبية الآسيوية.

٦٩ - وختم كلامه بقوله إن المشروع الروسي لتحديث ميناء زاروبينو واقتراح تطوير ممري العبور بريموري الأول و بريموري الثاني سيؤدي إلى تحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية، والمعابر الحدودية وغيرها من الهياكل الأساسية، كما أنه سييسر الوصول إلى الأسواق العالمية ويجعله أقل تكلفة بالنسبة لجميع البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نموا.

٧٠ - **السيدة نيبوميسي** (جمهورية مولدوفا): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بالأولويات الإنمائية الواردة في برنامج عمل فيينا كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويركز برنامج العمل بصفة خاصة على تهيئة بيئة عمل مواتية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسير التجارة والوصول إلى أسواق جديدة وتعزيز الحوار والتعاون مع الشركاء في التنمية.

٧١ - وذكرت أن حكومة بلدها، في سياق المضي قدما نحو تنفيذ برنامج عمل فيينا، قامت بتحسين مناخ الأعمال التجارية من خلال الاستفادة المثلى من الإطار التنظيمي والهياكل الأساسية لدعم الأعمال التجارية، بما في ذلك إنشاء حاضنة ابتدائية ومجمعات صناعية ومراكز استشارية. كما قامت بإنشاء مركز موحد لجميع الخدمات العامة - وهي منصة فريدة للمواطنين والقطاع الخاص للحصول على معلومات عن أكثر من ٥٦٦ من الخدمات العامة.

٧٢ - وأفادت بأنه تم إنشاء مناطق اقتصادية حرة في جميع أنحاء البلد، تقدم مزايا جمركية وضريبية للمستثمرين. وتسفر هذه المناطق عن أثر إيجابي على تنويع صادرات مولدوفا، وتؤدي إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وإيجاد وظائف جديدة.

٧٣ - وأشارت إلى أن التنفيذ الناجح لاتفاق الشراكة بين المنطقة الأوروبية وجمهورية مولدوفا لعام ٢٠١٤ يسهم في تعزيز التكامل الإقليمي وتعميق العلاقات التجارية. وقد أصبح الاتحاد الأوروبي الوجهة الأولى للسلع المولدوفية. كما تم تنفيذ إصلاحات هيكلية هامة لتبسيط نظام إدارة الجمارك وتحسين نوعية وكفاءة الخدمات الجمركية.

٧٤ - وأضافت أن البلدان النامية غير الساحلية قد أحرزت بعض التقدم في القضاء على الفقر المدقع، والقضاء على الجوع، وكفالة التمتع بحياة صحية، وضمان الحصول على التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين. بيد أنه لا تزال هناك عقبات رئيسية تعوق التنمية المستدامة في تلك البلدان، بما في ذلك التقدم البطيء في تنمية الهياكل الأساسية، واستمرار العجز التجاري، والتصنيع المحدود. وسيكون لتقديم دعم كبير من الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية أهمية حاسمة في تحسين الهياكل الأساسية، والنقل والطاقة المتجددة وتطوير القيمة المضافة والقطاعات ذات الإنتاجية العالية في الاقتصاد. ورحبت في هذا الصدد، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في المنتدى العالمي للهياكل الأساسية لعام ٢٠١٧ الذي أعدته المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية من خلال تمويل المشاريع المشتركة وإثارة الاهتمام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٧٥ - ومضت تقول إنه يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل بنشاط على تعزيز الشراكات وتعبئة وتنسيق الدعم الدولي والموارد الدولية لتنفيذ برنامج عمل فيينا. وهناك حاجة إلى شراكة عالمية حقيقية لا تترك أحدا يتخلف عن الركب، ولا تزال جمهورية مولدوفا ملتزمة بالعمل المشترك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٧٦ - **السيد ماديسا** (بوتسوانا): قال إن بلده قد قطع أشواطا كبيرة في تنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي يتمشى مع العديد من الأهداف الإنمائية الوطنية المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية الحادية عشرة ورؤية عام ٢٠٣٦. وستمكن تلك المواءمة من اتباع نهج متماسك ومتكامل للنمو الاقتصادي والتنمية.

٧٧ - وذكر أن ارتفاع تكاليف النقل العابر والتأخيرات عبر الحدود تعوق إدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري العالمي. ولذلك فقد وقعت بوتسوانا عددا من الاتفاقات لتسهيل حرية حركة الأشخاص والبضائع عبر أراضيها. وتشمل المبادرات الحالية مواءمة التشريعات الإقليمية وتصاريح النقل عبر الحدود، ووضع استراتيجية للتكامل الإقليمي.

٧٨ - وأفاد بأن عدم كفاية الهياكل الأساسية ورداءة أحوالها لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام تطوير نظام قابل للبقاء للنقل والنقل

العابر. ويجب تحسين المرافق القائمة وصيانتها؛ ويجري وضع أدلة لتصميم الطرقات وصيانتها تحقيقا لهذه الغاية.

٧٩ - وأضاف أن الاتفاقات التجارية أتاحت إمكانية وصول السلع المحلية إلى الأسواق العالمية، والحصول على أسعار تنافسية وفرص التنمية الصناعية، وإيجاد فرص العمل والمساهمة في نمو العمالة والقضاء على الفقر. وتركز تدابير تيسير التجارة على التخليص الجمركي الآلي وتوحيد الوثائق الإدارية.

٨٠ - ومضى يقول إن اقتصاد بوتسوانا يهيمن عليه التعدين، ولا سيما استخراج الماس. ولتعزيز التنويع وتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي، تُبذل جهود ترمي إلى تطوير قطاعات الخدمات والصناعة والسياحة والزراعة.

٨١ - وأشار إلى أنه لتحقيق النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تتسم وسائل التنفيذ والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة بأهمية حاسمة. وستحتاج بوتسوانا، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان النامية غير الساحلية، إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات والشراكات لتحقيق هذه الغاية. وينبغي أن تراعي إصلاحات الأمين العام التحديات والاحتياجات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بوسائل منها الدعوة إلى تخصيص موارد كافية لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٢ - **السيدة أوشير** (منغوليا): قالت إن برنامج عمل فيينا يبرز أهمية وجود إطار قانوني داعم لسياسات المرور العابر. وقد انضمت منغوليا إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية الرئيسية التي تعزز تيسير التجارة والنقل، وأبرمت اتفاقات ذات صلة بالنقل البري مع شركائها التجاريين الرئيسيين.

٨٣ - وذكرت أن منغوليا تعمل مع الصين وروسيا، من خلال مبادرة الحزام والطريق، لبناء ممر اقتصادي ثلاثي يهدف إلى زيادة التجارة والنقل عبر الحدود والقدرة على المنافسة. وقد اتفقت البلدان الثلاثة في حزيران/يونيه ٢٠١٦ على المبادئ الأساسية وآلية التنسيق والمشاريع ذات الأولوية للممر. وستقوم حكومة بلدها، بوصفها مركز تنسيق لهذا الممر، بإنشاء مركز للاستثمار والبحوث في وزارة الخارجية.

٨٤ - وأفادت بأن وجود هياكل أساسية آمنة وموثوقة وفعالة يظل ذا أهمية حاسمة في الحد من ارتفاع تكاليف التجارة والنقل وإدماج البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق العالمية. وقد وقعت منغوليا والصين وروسيا على الاتفاق الحكومي الدولي للنقل البري الدولي على طول شبكة الطرق السريعة الآسيوية، التي افتتحت في عام ٢٠١٦ بقافلة من الشاحنات سافرت بين تيانجين وأولانباتار وأولان أودي.

٨٥ - وأشارت إلى أن منغوليا قد استضافت المؤتمر الدولي المعني بالتعاون الإقليمي في مجال النقل والسوقيات في تشرين الأول/أكتوبر مع التركيز على التعاون المتعدد الأطراف من أجل تنمية الهياكل الأساسية. وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرا أساسيا في تعزيز القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وقد شهدت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منغوليا نموا سريعا بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧. وزاد استعمال الإنترنت من ٢٨ في المائة إلى ٨٠ في المائة، وزاد عرض النطاق الترددي ثلاثة أضعاف من ٢٢ إلى ٦١ غيغابايت في الثانية، وكان ما يقرب من ٩٠ في المائة من مستعملي الإنترنت يتصلون بشبكة الإنترنت باستخدام الهاتف المحمول. وتمت الموافقة على المبادئ التوجيهية التنظيمية للأنظمة المتنقلة من الجيل التالي في عام ٢٠١٥، ونجح مشغلو الاتصالات المتنقلة في تنفيذ شبكات الجيل الرابع في العاصمة أولانباتار وبعض المقاطعات.

٨٦- وأضافت أنه تم إطلاق الساتل المنغولي ''منغولسات -١'' تجاريا في أوائل عام ٢٠١٧. وسيسهل هذا الساتل إطلاق خدمات التلفزيون الساتلي الرقمي الوطني والاتصالات السلكية واللاسلكية والنطاق العريض، وتوافر البيانات عن الزراعة والبيئة والتعدين وحالات الطوارئ. وستركز المرحلة التالية على تطوير المحتوى المحلي، وتعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وكفالة حقوق الملكية الفكرية والأمن السيبراني.

٨٧ - وأردفت أن تيسير التجارة يتسم بأهمية بالغة لإدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية. وقد صدقت منغوليا على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة في عام ٢٠١٦، وثمّنت قدرتها على الحد من تكاليف التجارة وتعزيز التجارة لصالح البلدان النامية غير الساحلية من خلال سن أحكام تتعلق بحرية المرور العابر والمعاملة الخاصة والتفضيلية. وقد قامت حكومة بلدها مؤخرا بإنشاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة والنقل لتنفيذ ذلك الاتفاق، وهي تدرس جدوى تنفيذ اتفاقات أخرى للتجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية وجمهورية كوريا والصين. وقد بدأ سريان اتفاق الشراكة الاقتصادية مع اليابان في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٨٨ - ومضت تقول إن منغوليا حريصة على المشاركة في العمليات والمبادرات الإقليمية وتنظر في الانضمام إلى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والانضمام إلى اتفاق التجارة لآسيا والمحيط الهادئ. ورغم أن منغوليا كانت منذ عام ٢٠٠٦ مؤهلة للاستفادة من الترتيبات الخاصة للمفوضية الأوروبية بشأن الحوافز من أجل التنمية المستدامة والحكم الرشيد، فإنها لا تزال تواجه صعوبات في الاستخدام الفعال لتلك المعاملة التفضيلية.

٨٩ - وختمت كلامها بقولها إن التعدين لا يزال يهيمن على الاقتصاد المنغولي، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية. وستسعى حكومة بلدها إلى تنويع الاقتصاد بإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة. وسينصب التركيز بوجه خاص على التنمية الخضراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، والصناعة التحويلية، والطاقة، والسياحة. كما تتلقى منغوليا دعما من الاتحاد الأوروبي بشأن التنويع الاقتصادي. ويتطلع بلدها إلى النتائج الأولية للدراسة التي يجريها مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التنويع الاقتصادي. ولا تزال منغوليا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ برنامج عمل فيينا في الوقت المناسب كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٠ - **السيد سيمون** (إثيوبيا): أشار إلى تعرض أقل البلدان نموا على نحو غير متناسب لأثر الصدمات الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك تقلب أسعار السلع الأساسية، فضلا عن آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وقال إنه في ظل الظروف الراهنة، ستظل نسبة ٣٥ في المائة من سكان أقل البلدان نموا تعيش في حالة فقر في عام ٢٠٣٠. وبما أن معركة تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يمكن كسبها أو خسارتها في أقل البلدان نموا، فمن الأهمية بمكان أن يفي الشركاء في التنمية بالتزاماتهم تجاه أقل البلدان نموا في إطار خطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن التزاماتهم بموجب برنامج عمل اسطنبول . وبما أن خطة عام ٢٠٣٠ تشجع على إعادة تنشيط شراكة حقيقية، فإنه ينبغي أن تكون أقل البلدان نموا هي المستفيد الرئيسي من التعاون الدولي.

٩١ - وبعد أن أشار إلى حدوث انخفاض صاف في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا خلال العام الماضي، شدد على ضرورة أن تكون هذه المساعدة أكثر قابلية للتنبؤ بها وأن تتمشى مع الأولويات الوطنية. ويود وفده أن يشكر الشركاء في التنمية الذين يواصلون الوفاء بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ويدعو إلى تخصيص الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإيلاء الأولوية لأقل البلدان نموا.

٩٢ - وذكر أن من المهم الاعتراف بأوجه الضعف التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وكفالة المتابعة المناسبة لبرنامج عمل فيينا، بغية دعم تلك البلدان والتعجيل بتقدمها في مجالات الحد من الفقر، والتحول الهيكلي، والتجارة، والنقل، والهياكل الأساسية، في جملة أمور. وفي هذا الصدد، سيتيح استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا فرصة لتتبع التقدم المحرز وتحديد الثغرات واتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذه تنفيذا تاما.

٩٣ - وأفاد بأن إثيوبيا قد أدرجت برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا في خطتيها الوطنيتين الأولى والثانية للنمو والتحول، وأنها تدرك التحديات المزدوجة التي تواجهها بوصفها من أقل البلدان نموا ومن البلدان النامية غير الساحلية. وهي تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي والتقني للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة بطريقة تتسق مع أولوياتها الوطنية وخطة عام ٢٠٣٠.

٩٤ - **السيدة باردونغيوتي** (تايلند): أكدت أهمية التعاون الدولي في النهوض بالاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية التي حُبيت بموارد بشرية وطبيعية يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي العالمي. وتثني تايلند على المبادرات التي بدأت لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا، وترحب بإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا مؤخرا.

٩٥ - وبعد أن شددت على الدور الحاسم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفه مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، ذكرت أن تايلند شاطرت فلسفتها في الكفاية الاقتصادية عن طريق الشراكة مع ١٠ بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا. وأعرب ١٥ بلدا أخرى عن اهتمامها بإقامة صلات مماثلة من أجل مساعدتها على المضي قدما نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة. كما قامت تايلند، كجزء من التزامها في إطار منظمة التجارة العالمية، بمنح إمكانية الوصول إلى الأسواق لنحو ٧ ٠٠٠ بند تمثل نحو ٧٣ في المائة من السلع المستوردة من أقل البلدان نموا معفاة من الرسوم والحصص. وبنفس الروح، وقعت أيضا اتفاقات للتجارة الحرة مع عدد من أقل البلدان نموا وتتطلع إلى توسيع هذا التعاون الثنائي في المستقبل.

٩٦ - وأشارت إلى أن الاتصالات تضطلع بدور حاسم في تعزيز التجارة، عن طريق تيسير شحن البضائع ونقلها، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتوسيع الأسواق على الإنترنت، مما يساعد كذلك على سد أوجه التفاوت الاقتصادي داخل الأقاليم وفيما بينها. ومن بين المبادرات التايلاندية في هذا الصدد شبكة الطرق السريعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وشبكة الطرق السريعة الآسيوية وسلسلة الطرق الدولية مثل منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، واستراتيجية التعاون الاقتصادي أيياوادي - تشاو فرايا - ميكونغ ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات. وأعربت عن إشادة وفدها بأصحاب المصلحة الدوليين والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي الذي كان دعمها ذا قيمة كبيرة في تعزيز جميع تلك المشاريع.

٩٧ - وأضافت أن تايلند، التي تقع في منطقة من أكثر المناطق تعرضا للكوارث في العالم، تدرك أهمية الحفاظ على فعالية وكفاءة برامج الحد من مخاطر الكوارث. وتواصل تقديم مساهمات منتظمة للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للإغاثة من كارثة تسونامي الذي أنشأته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتعهدت مؤخرا بتقديم مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار للمساعدة على الاستجابة الإنسانية الجارية وجهود التعمير للمتضررين من إعصار إيرما.

٩٨ - **السيد توبغيي** (بوتان): قال إن لجنة السياسات الإنمائية ستنظر في مسألة رفع اسم بوتان من قائمة أقل البلدان نموا في استعراضها الثالث الذي يجري كل ثلاث سنوات في آذار/مارس ٢٠١٨. وعلى الرغم من أن بلوغ تلك العتبة يمكن اعتباره شاهدا على تعاون بلده الناجح مع شركائه الدوليين، فإنه لا يزال هناك الكثير من التحديات. وعلى الرغم من أن بوتان قد استوفت معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا المتعلقة بالإيرادات والأصول البشرية، فقد تخلفت إلى حد كبير على مؤشر الضعف الاقتصادي الذي يعتبر بالغ الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية.

٩٩ - وذكر أن تجربة البلدان الأخرى قد أبرزت أهمية كفالة الانتقال السلس والدعم المتواصل بعد رفع اسمها من القائمة. غير أن عددا من شركاء بوتان في التنمية قد بدأوا بالفعل في سحب الدعم من البلد بسبب نجاحه المتواضع. وعلى الرغم من أن بوتان أدمجت أهداف التنمية المستدامة والأحكام الرئيسية لبرنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا في خطتها الخمسية الأخيرة، فإنها ستحتاج إلى تحقيق تقدم اقتصادي هائل من أجل رفع اسمها من القائمة على نحو سلس ومستدام.

١٠٠ - وأشار إلى أن تجربة الانتقال الناجحة التي تمر بها البلدان التي ترفع اسمها من القائمة هي وحدها التي تؤدي إلى حفز أقل البلدان نموا الأخرى على السعي لرفع اسمها بثقة ويقين. ولهذا السبب، تدعو بوتان المجتمع الدولي وشركائها في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى مواصلة دعمها بدلا من التراجع مع اقتراب البلد من هذه اللحظة الحاسمة في تطوره. ويجب أن يكافأ رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا، لا أن يعاقب.

١٠١ - **السيد حكمتوف** (طاجيكستان): قال إن القيود التي تعترض طاجيكستان وتشترك فيها مع سائر البلدان النامية غير الساحلية ما فتئت تشكل العقبة الرئيسية أمام اندماجها الكامل في النظام التجاري العالمي. وبعد أن أكد من جديد التزام بلده بأحكام برنامج عمل فيينا وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، قال إن تنفيذها الكامل سيكون أمرا جوهريا لتحقيق البلدان النامية غير الساحلية الأهداف الإنمائية لخطة عام ٢٠٣٠.

١٠٢ - وذكر أنه لما كانت التجارة نقطة انطلاق أساسية للتنمية، فقد شرعت طاجيكستان في إدخال سلسلة من التحسينات على قطاعي النقل والاتصالات بغية تعزيز التجارة الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنها تتبع إجراءات جمركية مبسطة وأنشأت مزايا ضريبية جديدة لتشجيع الاستثمار في أربع مناطق اقتصادية أنشئت مؤخرا. وبالإضافة إلى ذلك، وقع البلد مؤخرا على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية ويرحب ببدء نفاذه. ومن شأن مجمع الفكر أن يعزز مصالح فرادى البلدان وأن يضخم صوتها الجماعي من خلال تحسين قدراتها التحليلية والبحثية.

١٠٣ - وأفاد بأنه على الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، لا تزال طاجيكستان تواجه تحديات متعددة القطاعات حالت دون تحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا لم يتم تناول هذه التطورات الإنمائية السلبية بشكل سليم، فإن ذلك سيؤثر سلبا على قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، تدعو طاجيكستان إلى إزالة جميع الحواجز المصطنعة التي لا تستند إلى أساس من الناحية الاقتصادية والتي تعرقل تبسيط التعاون والشراكات في مجالي النقل والاتصالات.

١٠٤ - وأشار إلى أن تغير المناخ والكوارث الطبيعية تؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على التنمية. ويعاني أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص كل عام نتيجة للتصحر وتدهور الأراضي وذوبان الجليد، مما يسبب مزيدا من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

١٠٥ - وأضاف أن الآثار الناجمة عن كون طاجيكستان غير ساحلية ليست سلبية تماما. وقد أدى عدم تمكنها من الوصول إلى البحر إلى حفزها على البحث عن مسارات بديلة للتنمية. وقد اضطلع البلد ببرنامج قوي للهياكل الأساسية لبناء الأنفاق والجسور والطرق الحديثة والسكك الحديدية، إلى جانب محطات توليد الكهرباء ذات الجهد العالي وخطوط نقلها. وسيكون لبناء مشاريع خطوط النقل الأقاليمية التي تستهدف تصدير الكهرباء من طاجيكستان وقيرغيزستان إلى أفغانستان وباكستان وأبعد من ذلك إلى الجنوب، إلى الهند وإيران، أهمية قصوى. ويمكن أن تصبح هذه المشاريع محركا رئيسيا لتيسير التجارة والإنتاج الصناعي وتوفير أمن الطاقة في المنطقة.

١٠٦ - وحث الأمم المتحدة على مواصلة مساعدة طاجيكستان على اجتذاب البلدان المانحة، وأعرب عن أمله في أن تقوم المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية بتقديم المساعدة التقنية والمالية التي تمس الحاجة إليها في شكل منح وتمويل بشروط ميسرة لتنفيذ مشاريع التنمية الإقليمية والأقاليمية.

١٠٧ - **السيد كافلي** (نيبال): قال إنه بعد مرور ٤٥ عاما على اعتراف الأمم المتحدة لأول مرة بمحنة أقل البلدان نموا، ارتفع عددها من ٢٥ إلى ٤٧. ومن بين تلك البلدان، لم يتمكن من رفع اسمه من القائمة إلا خمسة منها، بينما انكفأت بلدان أخرى إلى المزيد من الفقر. وعلى الرغم من أن برنامج عمل اسطنبول يهدف إلى رفع أسماء نصف البلدان المتبقية من أقل البلدان نموا من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠، فإن هذا الهدف الطموح سيتطلب انتقالا مستداما وسلسا مدعوما بالمساعدة الدولية المعززة والمستمرة والقابلة للتنبؤ على النحو المتوخى في إعلان كاتماندو الصادر عن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في عام ٢٠١٤.

١٠٨ - وذكر أن المسألة الأساسية تتمثل في كفالة وسائل التنفيذ. وفي حين أنه أعرب عن تقدير بلده للبلدان التي وفت بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد حث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها بتخصيص ٠,٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا. كما سيكون بناء القدرات الإنتاجية ونقل التكنولوجيات ونشرها أمرا حيويا لتنمية أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، تود نيبال أن تشكر تركيا على استضافتها بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتدعو أصحاب المصلحة المعنيين إلى دعم عمليته الناجحة.

١٠٩ - وأفاد بأن البلدان التي هي من أقل البلدان نموا ومن البلدان النامية غير الساحلية أيضا تواجه تحديا مضاعفا بسبب ارتفاع كلفة ممارسة الأعمال التجارية ومواصلة مشاريع التنمية، وزيادة تعرضها لخطر الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ويؤدي عدم الاتصال بالساحل إلى زيادة كلفة التنمية بنسبة ٢٠ في المائة ويضاعف من كلفة الصادرات مقارنة ببلدان المرور العابر. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية على نحو عاجل إلى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من أجل الانتقال من حالة عدم الاتصال بالساحل إلى الاتصال به. وفي هذا السياق، ترحب نيبال ببدء نفاذ الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع فكر دولي للبلدان النامية غير الساحلية، ودعا إلى تقديم الدعم الكافي لتشغيله على نحو فعال. وعلى الصعيد الوطني، تولي نيبال الأولوية لتطوير إمكانية الاتصال، وتيسير التجارة، والاستثمار.

١١٠ - وشدد على أن عملية إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تركز على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وأكد من جديد أهمية الحفاظ على زخم خطة عام ٢٠٣٠، وبرنامج عمل اسطنبول، وبرنامج عمل فيينا، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سنداي، واتفاق باريس، في جملة أمور أخرى، الأمر الذي يتطلب التزامات وتعاونا وجهودا متضافرة من جميع الأطراف.

١١١ - **السيد توبنغ** (إندونيسيا): قال إنه سيكون من الأهمية بمكان تعزيز الدعم لبرنامج عمل اسطنبول ومسار ساموا وبرنامج عمل فيينا وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وإدراجها في صلب الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وما دامت المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تمثل أكبر مصدر خارجي للتمويل لكثير من أقل البلدان نموا وتوفر حاجزا ضد آثار الصدمات الخارجية، فإن هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في تلك البلدان من أجل تنويع اقتصاداتها ومنع الاعتماد المفرط على عدد محدود من السلع التصديرية. وينبغي إيلاء الأولوية لإعادة هيكلة الديون بالنسبة للبلدان الضعيفة المتضررة من النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وسيكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أمرا بالغ الأهمية لبناء القدرات في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما قدرات الحد من مخاطر

الكوارث، ووضع نظم مناسبة للحماية الاجتماعية، والتعجيل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

١١٢ - وذكر أن من المهم أيضا وضع مقاييس شفافة تتجاوز نصيب الفرد من الدخل من أجل رصد التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. وينبغي أن تعترف هذه القياسات بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده وأن تراعي أيضا مختلف أوجه الضعف الهيكلية التي تواجهها البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

١١٣ - وأفاد بأن إندونيسيا ستستضيف عدة مناسبات رئيسية في عام ٢٠١٨، بما في ذلك منتدى الدول الأرخبيلية والجزرية، من أجل وضع إجراءات ملموسة تتعلق بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والمنتدى الإندونيسي الأفريقي لتوسيع نطاق الاقتصاد والتعاون وتعزيز التعاون التقني للبلدان الأفريقية.

١١٤ - **السيد فوكس - دروموند كوخ** (البرازيل): قال إن البرازيل تولي اهتماما كبيرا للتصدي للتحديات المحددة التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. ومن شأن وتيرة الانتعاش في الاقتصاد العالمي التي تتسم بالبطء والتفاوت، والتي تشكل بالفعل عائقا أمام التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، أن تطرح تحديات خطيرة بوجه خاص بالنسبة لهذه البلدان. وفي استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول، أعيد تأكيد هدف رفع اسم نصف أقل البلدان نموا من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، تؤكد البرازيل من جديد التزامها بالإسهام في تحقيق ذلك الهدف في ما تبقى من العقد، وتشيد بإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. ويضطلع العلم والتكنولوجيا والابتكار بدور حاسم في التغلب على الحواجز الهيكلية التي تعوق التنمية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وحث الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على تقديم الدعم اللازم من أجل أداء بنك التكنولوجيا لعمله على نحو فعال. كما سيكون نقل التكنولوجيا بشروط مواتية أمرا أساسيا.

١١٥ - وذكر أن البرازيل تعترف أيضا بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وهي تتطلع إلى المشاركة في استعراض منتصف المدة القادم لبرنامج عمل فيينا، وتلتزم بكفالة تنفيذه تنفيذا تاما.

١١٦ - وأفاد بأن الوكالة البرازيلية للتعاون، قامت علاوة على ذلك، بتقديم الدعم للعديد من مساعي دعم التنمية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية كجزء من التزامها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشمل مبادراتها في هذا الصدد مشاريع في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا في مجالات كالزراعة والتعليم والصحة وتخفيف عبء الديون والتعاون التقني وبناء القدرات المؤسسية.

١١٧ - *تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مينيلاو (قبرص).*

١١٨ - **السيد بورسلي** (الكويت): قال إنه على الرغم من أن عددا من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة أحرز تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن هذه البلدان لا تزال تواجه ظروفا خارجة عن إرادتها، ومن تلك الظروف الأثر الكارثي البالغ لتغير المناخ وعدم وفاء المانحين والشركاء في التنمية بالتزاماتهم. وقد التزم بلده للسنة العاشرة على التوالي، بمبدأ تخصيص نسبة ١٠ في المائة من مساعداته الخارجية لأقل البلدان نموا لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقد حافظت الكويت طوعيا على النسبة المئوية المتفق عليها لتمويل التنمية، بل وضاعفتها في عدة سنوات مضت. وقدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية المساعدة التقنية والقروض التفضيلية أو المنح المباشرة لمئات المشاريع في أكثر من ثلاثة عشر بلدا من أقل البلدان نموا. وقد تلقت أكثر من ١٠٠ دولة مساعدة من الصندوق منذ إنشائه، وخصص ميزانية قدرها ١٥ مليار دولار لتمويل المشاريع الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٢، دعا بلده، بوصفه البلد المضيف لمؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي، إلى تخصيص ملياري دولار لأقل البلدان نموا في آسيا. وفي عام ٢٠١٣، تم الإيعاز إلى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتقديم قروض تفضيلية إلى البلدان الأفريقية بمبلغ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨.

١١٩ - **السيد زانغ يانهوا** (الصين): قال إنه على الرغم من تركيز خطة عام ٢٠٣٠ على عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، فإن الفئات الضعيفة مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية تواجه معركة شاقة في تحقيق التنمية. ونظرا لأنه لم يتبق سوى ثلاث سنوات فقط على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، فإنه سيتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لبلوغ هدف رفع أسماء نصف عدد أقل البلدان نموا من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠.

١٢٠ - وذكر أن من الحيوي أيضا أن تفي جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، بالتزاماتها بموجب برنامج عمل فيينا وأن تعزز بنشاط مجالاته الستة ذات الأولوية. وتؤكد الصين مجددا دعمها الثابت للبلدان التي تواجه تحديات بسبب عدم وصولها إلى البحر. وقد استضافت مؤخرا منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، الذي

حضره أكثر من ١٥٠٠ مندوب من أكثر من ١٣٠ بلدا وأكثر من ٧٠ منظمة دولية. وأعرب عن استعداد الصين لتعزيز الاتصال مع البلدان على امتداد ممر الحزام والطريق حتى يتسنى لها تبادل المعارف والمشاركة في التعاون لما فيه المنفعة المتبادلة.

١٢١ - وأفاد بأن الصين علاوة على ذلك، تقدم المساعدة إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهي تعمل على تنفيذ التدابير التي اقترحها الرئيس شي جينبينغ لدعم تلك البلدان والمضي قدما في مبادرة مجموعة العشرين بشأن دعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموا التي أُعلن عنها في مؤتمر قمة هانغتشو المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقامت الصين بشطب ديون بعض البلدان وأنشأت صندوقا للتعاون في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووفرت المعونة للتجارة، وزادت استثماراتها في أقل البلدان نموا، ووسعت من نطاق الاعفاءات الجمركية لتشمل منتجات تصل إلى ٩٧ في المائة من بنود التعريفات الجمركية المستوردة. ومنذ عام ٢٠٠٨، ما برحت الصين أكبر سوق لصادرات أقل البلدان نموا وتلقت نحو ٢٣ في المائة من صادراتها. وفي الوقت نفسه، أصبحت الصين أيضا أكبر مصدر للاستثمار المباشر في أقل البلدان نموا. وأعرب عن استعداد بلده لمواصلة دعمه لتنمية أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية بغية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٢٢ - **السيد ماوب** (ليسوتو): قال إن ليسوتو قامت بالفعل بإدماج أهداف برنامج عمل اسطنبول في صلب خطة التنمية الوطنية، والرؤية الوطنية لعام ٢٠٢٠، وخطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ بهدف رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في المستقبل القريب. ولا يزال تنفيذ خطة التنمية في البلد بطيئا، غير أنه تم مؤخرا إدخال عدد من الإصلاحات للتعجيل بتنفيذها. ولمعالجة البطالة، ولا سيما بطالة الشباب، وضعت حكومة بلده استراتيجية لتيسير الاستثمار الخاص وإيجاد فرص العمل.

١٢٣ - وذكر أن ليسوتو، نظرا للتحدي المزدوج الذي تواجهه كبلد نام وغير ساحلي، بصدد إدماج أهداف وإطار برنامج عمل فيينا في خططها وبرامجها الوطنية. كما تقوم ليسوتو، كعضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، باستخدام الخطة الرئيسية لتلك الجماعة لتنمية الهياكل الأساسية الإقليمية كمخطط لتحسين حرية انتقال المركبات من إحدى الدول الأعضاء عبر أراضي الدول الأخرى من أجل تيسير التجارة. وليسوتو هي أيضا عضو في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي الذي يواجه تحديا يتمثل في مواءمة الممارسات الجمركية في جميع أنحاء المنطقة.

١٢٤ - وختم كلامه بقوله إن ليسوتو تحث المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية على مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية على بناء القدرة على الصمود من خلال زيادة المساعدة التقنية والمالية. كما تشجع الشركاء في التنمية على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى تلك البلدان.

١٢٥ - **السيدة خينغ** (ميانمار): قالت إن التحول الهيكلي في كل من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية كان أبطأ مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى، بسبب انخفاض التجارة والاستثمار والقدرات المؤسسية المحدودة، إلى جانب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية. ومن الواضح أيضا أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون أقل البلدان نموا. غير أن قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المحددة في برنامج عمل إسطنبول ستعتمد على شراكة عالمية.

١٢٦ - وبعد أن شددت على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية التي انخفضت في عام ٢٠١٦، ولا سيما الحاجة إلى أن يحقق الشركاء في التنمية نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، أشارت إلى أن ميانمار تشعر بالقلق إزاء التداعيات الاقتصادية التي أعقبت الانخفاض العالمي في أسعار السلع الأساسية والتباطؤ العام في التجارة العالمية، وتدعو الشركاء في التنمية والشركاء التجاريين إلى تعزيز الدعم في هذا الصدد. ولتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو عامل حفاز رئيسي للتنمية، من المهم أكثر من أي وقت مضى، أن يقوم الشركاء الدوليون بوضع نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠. كما يرحب وفدها أيضا بتفعيل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا ويحث الشركاء في التنمية على دعمه.

١٢٧ - وبالنظر إلى الصلة المباشرة بين أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة، قامت ميانمار بإدماج مجموعتي الأهداف في خطتها الوطنية للتنمية الشاملة وسياسة التنمية الاقتصادية الوطنية. غير أنه على الرغم من زيادة الاستثمار الوطني في برامج التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الرامية إلى تعزيز رفاه النساء والفتيات، فإن ميانمار لا تزال لا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها في إطار برنامج عمل اسطنبول ولا يزال أمامها أكثر من

منتصف الطريق من فترة التنفيذ. وهي معرضة بشدة لتأثير تغير المناخ، إلا أن قدرتها المؤسسية المحدودة تحول دون حصولها على التمويل المتعلق بالمناخ. وبالنظر إلى أن الفقر ما زال منتشرا في العديد من أقل البلدان نموا، فإن هناك حاجة إلى دعم مصمم خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة لكل بلد من أقل البلدان نموا لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع كفالة احترام الملكية الوطنية وامتلاك زمام القيادة على الصعيد الوطني.

١٢٨ - **السيد ديارا** (مالي): قال إن بلده نظرا لكونه من أقل البلدان نموا وبلدا ناميا غير ساحلي مهتم بصورة مزدوجة في بند جدول الأعمال قيد النظر. وقد اعتمدت مالي، كجزء من تنفيذ برنامج عمل فيينا، استراتيجية لتنويع سبل وصولها إلى البحر وتفاوضت على اتفاقات للمرور العابر مع جيرانها المباشرين تشمل حركة البضائع عن طريق البحر والطرق والسكك الحديدية. كما قامت بوضع آليات تنظم نقل البضائع من موانئ مثل داكار وأبيدجان وكوناكري وتيما ونواكشوط وكوتونو، ونظمت قطاع النقل الخاص في منظمات مهنية تم تشكيلها بصورة قانونية تشمل الرابطة المالية لشاحنات النقل والجمعية المالية لسائقي الشاحنات.

١٢٩ - وذكر أن تلك النتائج المشجعة ينبغي ألا تخفي التحديات العديدة التي يتعين على مالي أن تتصدى لمعالجتها في طريقها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى مشكلة إمكانية الوصول، فإن ارتفاع تكلفة نقل البضائع من بلدان أخرى إلى مالي يشكل عائقا أمام التجارة والتقدم الاقتصادي للبلد. وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يقوموا بوضع اتفاقات تكفل تحقيق المنفعة المتبادلة.

١٣٠ - ونظرا لأن أقل البلدان نموا ستواجه تحديات هائلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد، والمجاعة، وسوء التغذية والفقر، فإن تنفيذ أحكام برنامج عمل اسطنبول سيكون أمرا حاسما. وعلى الرغم من ترحيبه بتفعيل مصرف التكنولوجيا، أشار إلى أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من دعمها لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز قدرتها الإنتاجية. وحثها على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الدولي، وتلبية التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

١٣١ - **السيدة حمدوني** (المغرب): قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات محددة لإدماج أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية على نحو أكمل في التجارة العالمية. وسيكون من الأهمية بمكان مساعدة تلك البلدان على تطوير نظمها المتعلقة بالنقل الجوي والبحري، وقدراتها في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتيسير وصولها إلى الأسواق الأجنبية.

١٣٢ - وذكرت أن تلك البلدان تحتاج في الوقت نفسه على وجه الاستعجال، إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو من شأنه أن يضعها على طريق اقتصاد قائم على التنمية المستدامة، يستغل ثرواتها الطبيعية وإمكانياتها لإيجاد فرص عمل في مجالات مثل السياحة البيئية وصيد الأسماك والحراجة والطاقة المتجددة. ويتسم تنويع اقتصاداتها، ولا سيما من خلال تعزيز قطاع الصناعات التحويلية وتحسين قدراتها الإنتاجية بأهمية حاسمة، من أجل تحقيق النمو المستدام وبناء القدرة على الصمود. ومن المهم أيضا الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لصالح أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها على التغلب على التحديات التي تواجهها، بما في ذلك عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف.

١٣٣ - وأفادت بأن المملكة المغربية كانت دائما متفهمة لمشاكل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي تشاطرها أملها في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول والتوصيات المقدمة في مسار ساموا، بالتزامن مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما تحتفظ بعلاقات تعاونية وثيقة مع تلك البلدان في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ولا سيما فيما يتعلق بنقل المعارف والخبرات والمساعدة التقنية. وأعربت عن استعداد المغرب لتبادل خبراته وموارده معها في مختلف المجالات في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٣٤ - **السيد شيغيجو (زمبابوي)**: قال إن هناك حاجة ماسة إلى دعم دولي متواصل للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ وزيادة الاتساق والتآزر بين تنفيذ برنامج عمل فيينا والأطر الإنمائية العالمية الأخرى، كخطة عام ٢٠٣٠؛ ودعم الشركاء في التنمية للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لإدماج برنامج عمل فيينا في صلب برامجها الإنمائية الوطنية.

١٣٥ - وذكر أن إيجاد هياكل أساسية مستدامة وقادرة على الصمود شرط أساسي لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وعنصر رئيسي من عناصر النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعاني من عدم كفاية الهياكل

الأساسية بسبب مواردها المالية المحدودة. وفي هذا السياق، تدعو زمبابوي الشركاء في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف إلى المساعدة على سد الثغرات في تمويل الهياكل الأساسية عن طريق زيادة دعمهم للبلدان النامية غير الساحلية من أجل مشاريع تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها.

١٣٦ - وأفاد بأن زمبابوي، بوصفها بلدا غير ساحلي، شرعت في بذل سلسلة من الجهود الرامية إلى تنسيق وتبسيط وتوحيد القواعد والوثائق المتعلقة بتحركات السلع والأشخاص عبر الحدود كجزء من تنفيذ برنامج عمل فيينا. وأدى إنشاء مراكز حدودية ذات منفذ واحد، كتلك الواقعة على حدود شيروندو بالتعاون مع زامبيا، إلى دفع زمبابوي إلى تقديم عروض إلى جيرانها الآخرين بهدف إنشاء مراكز مماثلة. وقامت زمبابوي في هذا الصدد، بإنشاء لجنة تقنية مشتركة مع جنوب أفريقيا لوضع الإطار القانوني لإنشاء مثل هذا المركز عند معبر بيت بريدج، وهو أكبر وأقل مناطق الحدود البرية ازدحاما في الجنوب الأفريقي. ويتمثل الهدف في تحقيق التدفق السلس للسلع والأشخاص والمركبات، فضلا عن تحسين التجارة من خلال تطبيق إجراءات فعالة للتخليص الجمركي.

١٣٧ - وأشار إلى زمبابوي شرعت في الوقت نفسه، في عملية تحسين وتحديث كل من الهياكل الأساسية المادية وغير المادية في جميع مراكز الحدود في البلد بغية تعزيز نظم إدارة الحدود. كما شرعت الحكومة في عملية إصلاح الطرق السريعة، بما في ذلك طريق بيت بريدج - تشيروندو السريع، الذي يشكل جزءا من ممر البلد بين الشمال والجنوب وييسر التجارة داخل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وترحب زمبابوي بدعم الشركاء في التنمية لمشاريع مماثلة لربط طرقها السريعة مع بوتسوانا وموزامبيق.

١٣٨ - وختم كلامه بقوله إن زمبابوي تود أن تؤكد على الحاجة الملحة للبلدان النامية غير الساحلية إلى تنفيذ الأولوية ٥ من برنامج عمل فيينا بشأن التحول الاقتصادي الهيكلي، من أجل تخفيف اعتمادها على تصدير السلع الأساسية. وتعمل زمبابوي على إضافة قيمة إلى منتجاتها الزراعية والتعدينية وغيرها من الموارد الطبيعية في سياق برامج إضافة القيمة والإثراء التي يمكن أن تجعل منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وفي حين أن هذه البرامج تشكل خطوة هامة في الجهود التي يبذلها البلد من أجل تحقيق التصنيع، فإن نجاحها يتوقف على وجود آليات تمويل فعالة لتطوير التكنولوجيات والمهارات ذات الصلة.

١٣٩ - **السيد نخوما** (زامبيا): قال إن زامبيا، من منطلق توقعها أن تصبح دولة مزدهرة متوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٣٠، ما فتئت تقوم على نحو منهجي بإدماج المبادرات الدولية كبرنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠ في خططها الإنمائية الوطنية الخمسية، باستخدام نهج متكامل متعدد القطاعات. وبغية رفع اسمها من مركز أقل البلدان نموا، فقد شددت على بناء القدرات الإنتاجية من أجل الحفاظ على ارتفاع النمو الاقتصادي، وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية، وتعزيز التنمية الريفية والتجارة والحكم الرشيد. ومن شأن زيادة تعبئة الموارد المحلية والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المتعددة الأطراف أن تكون جميعها عناصر حيوية لتحقيق هذه الغاية.

١٤٠ - وذكر أن اقتصاد زامبيا، عقب الانخفاض الحاد في النمو في أواخر عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، الذي يعزى إلى الصدمات الخارجية، وشح الأمطار الذي أثر على توليد الكهرباء، وتراخي السياسة المالية، بدأ في الانتعاش، مدعوما بالمناخ الجيد، وارتفاع أسعار النحاس العالمية، والسياسات المحلية التي أدت إلى استقرار الاقتصاد. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٤ في المائة في عام ٢٠١٧؛ بيد أن تحقيق نمو مرتفع مطرد وشامل يتطلب تهيئة بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري توجيه الاستثمار نحو قطاعات النمو كالزراعة والطاقة والعلم والتكنولوجيا والهياكل الأساسية (ولا سيما الهياكل الأساسية للنقل). وسيكون تعزيز القيمة المضافة في الزراعة عنصرا أساسيا لتحقيق الحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية، وكفالة الأمن الغذائي. ولتعزيز التنمية البشرية، يجري الاستثمار في مجالات كالطاقة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والصحة وتنمية المهارات.

١٤١ - أفاد بأن التحول الهيكلي سيكون أمرا ملحا بالنسبة للبلدان التي تنتظر رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا. ولا تزال زامبيا ملتزمة بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع من شأنه أن يمكنها من رفع اسمها قبل عام ٢٠٢٠، على النحو المنصوص عليه في إعلان ميلانو لرفع أسماء أقل البلدان نموا في أفريقيا من فئة أقل البلدان نموا.

١٤٢ - **السيد فيلاكون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية لن تتمكن من تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة دون دعم المجتمع الدولي وتعاونه. ونظرا لأن بلده من أقل البلدان نموا ومن البلدان النامية غير الساحلية، فإنه لا يزال يواجه تحديات متعددة الأبعاد لتحقيق التنمية، بما في ذلك القدرة الإنتاجية المحدودة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية والعزلة عن

الأسواق العالمية، وكل ذلك يعوق اندماجها في كل من النظم التجارية الإقليمية والعالمية. وبغية القضاء على الفقر ورفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، قامت زامبيا بإدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا في خطتها الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

١٤٣ - وذكر أنه تم تحديد تطوير قطاع النقل باعتباره عنصرا أساسيا في التقدم الاجتماعي والاقتصادي الوطني، وسيكون حاسما بالنسبة لتحويل البلد من بلد غير ساحلي إلى دولة ''موصولة برا''. وبوضع هذا الهدف في الاعتبار، زادت الحكومة من الاستثمار في الهياكل الأساسية، ولا سيما الطرق والسكك الحديدية التي تربط البلد بشبكة الطرق السريعة الآسيوية. ومن الأمثلة على ذلك مشروع التعاون المستمر في مجال السكك الحديدية مع الصين، الذي يعتبر جزءا من مبادرات البلد للتعاون الإقليمي في مجال الترابط بين البلدان.

١٤٤ - وأفاد بأن حكومته ملتزمة بتحقيق تحول البلد من بلد غير ساحلي إلى بلد مترابط برا عن طريق تعبئة كامل إمكاناته المحلية لتطوير الهياكل الأساسية. كما تود أن تعرب عن امتنانها لشركائها في التنمية، بما في ذلك بلدان المرور العابر ووكالات الأمم المتحدة.

١٤٥ - **السيدة روشان** (ملديف): قالت إن البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تحتاج إلى مساعدة مستمرة لبناء قدرتها على الصمود وتعزيز قدرتها على الارتداد من الصدمات. وتعتبر الشراكات الدائمة عنصرا حيويا لتحقيق تكافؤ الفرص لهذه البلدان. وقد رُفع اسم ملديف من قائمة أقل البلدان نموا قبل سبع سنوات في عملية عصيبة، وهي على استعداد لتبادل خبراتها مع البلدان الأخرى.

١٤٦- وذكرت أن بلدها ما زال يواجه تحديات تشمل التكلفة الباهظة لتوفير الخدمات الأساسية وبناء الهياكل الأساسية الحيوية؛ فهو يدرك تماما أن المكاسب التي حققها يمكن عكسها بسهولة بفعل كارثة طبيعية واحدة أو حالة مناخية قاسية. وسيكون من الواجب ألا تكتفي الأمم المتحدة بالاعتراف بالظروف المحددة للدول الضعيفة فحسب، بل أن تكفل أيضا مراعاة التحديات التي تواجهها فرادى البلدان، على النحو المبين في خطط عملها الوطنية، في جميع جوانب برامج المنظمة لكفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب.

١٤٧ - وأفادت بأن المعايير الحالية لرفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا لا تراعي قدرة كل بلد على الصمود في وجه الصدمات التي لا بد أن تتبع رفع اسمه من القائمة. فعندما تفقد دولة جزرية صغيرة حمايتها بوصفها من أقل البلدان نموا، مع أنها ذات اقتصاد صغير يتسم بالتبعية إلى حد كبير، ليس فيه سوى صناعة واحدة أو صناعتان، فإنها تصبح حتما أكثر ضعفا. ومن المرجح أن يتأثر هذا البلد بالصدمات الخارجية ويكون أقل قدرة على التغلب على تحدياته دون مساعدة خارجية.

١٤٨ - وأشارت إلى أن رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا يؤثر على أهلية تلك البلدان للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط ميسرة والمعاملة التفضيلية في أسواق التصدير. وفضلا عن الاعتماد على مؤشرات كالدخل المحلي الإجمالي، سيكون من الضروري اعتماد نهج أكثر شمولا لتحديد معايير رفع الأسماء من القائمة - يراعي التحديات الفريدة والمستمرة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعتبر ذلك حقيقة لا يمكن تجاهلها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة لمساعدة جميع البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ليس فقط من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بل أيضا من أجل توفير مستقبل أكثر ازدهارا لمواطنيها.

١٤٩ - **السيد كوستا شافيس** (تيمور - ليشتي): قال إن تيمور - ليشتي، بوصفها دولة جزرية صغيرة، تدرك جيدا التحديات الإنمائية المتعددة التي تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وبالإضافة إلى تأثرها بتقلب أسعار الأغذية والطاقة وآثار تغير المناخ، فإن معظم هذه البلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على المعونة ولا تزال على هامش الاقتصاد العالمي، نظرا لصغر حجمها وبعدها وعزلتها عن الأسواق الدولية الرئيسية، وتكاليف المعاملات التجارية الباهظة. وترحب تيمور - ليشتي بإنشاء بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، وترى أن الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على جميع المستويات أمر أساسي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٥٠ - وذكر أن تيمور - ليشتي أيضا بلد من ذوي الخبرة في النزاع، وبهذه الصفة، تبادلت الدعم والخبرة بشأن الانتخابات وإدارة الموارد في صناعة التعدين مع مجموعة صغيرة من الدول الهشة والمتضررة من النزاعات (مجموعة البلدان السبعة + البلدان المتضررة من النزاعات)، بالإضافة إلى للدعوة للمبادئ المنصوص عليها في الخطة الجديدة للمشاركة في مساعدة الدول الهشة.

١٥١ - وأفاد بأن تيمور - ليشتي، خلال رئاستها لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، استضافت ممثلين

عن الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية لاستكشاف فرص التعاون الاقتصادي، وتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة, وفي الآونة الأخيرة، استضافت مؤتمرا عالميا لوضع خريطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات جمع طائفة واسعة من الممثلين.

١٥٢ - وأضاف أن تيمور - ليشتي تحث على توفير تمويل إضافي يمكن التنبؤ به لمساعدة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الخارجة من النزاع أو تمر في حالات النزاع أو أوضاع هشة، فضلا عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لكفالة عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ويعرب بلده في هذا الصدد، عن تأييده لاقتراح الأمين العام بشأن وضع ميثاق عالمي للتمويل لكفالة توفير التمويل الكافي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالاستناد إلى الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها.

١٥٣ - **السيدة موراكي - غوتليب** (المراقبة عن غرفة التجارة الدولية): قالت إن تعزيز التجارة المفتوحة يمكن أن يؤدي دورا رئيسيا في تسريع وتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية. ومن شأن تيسير المعاملات عبر الحدود وتسريعها وتخفيض كلفتها أن يسمح للتجارة العالمية الشاملة للجميع أن تزدهر، وأن تفيد بشكل خاص الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة.

١٥٤ - وذكرت أن اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية قد بدأ نفاذه في شباط / فبراير، وأصبح الآن جزءا رسميا من النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي ينطوي على إمكانية إضافة أكثر من تريليون دولار إلى تدفقات التجارة العالمية. ومن خلال الحد من القيود البيروقراطية على الحدود، مما يؤدي إلى التعجيل بالإجراءات الجمركية، وإدراج أوجه التقدم التكنولوجي في المعاملات، فإن تنفيذ الاتفاق تنفيذا فعالا يمكن أن يؤدي، وفقا لمنظمة التجارة العالمية، إلى تخفيض تكاليف التجارة بنسبة ١٤,٣ في المائة وسطيا، وتحقيق فوائد أكبر من المرجح أن تتحقق للبلدان النامية.

١٥٥ - وأفادت بأن الاتفاق يمكن أن يؤدي علاوة على ذلك، إلى إيجاد ٢٠ مليون فرصة عمل، مع وجود الأغلبية الساحقة في البلدان النامية. وتقدر منظمة التجارة العالمية أيضا أن من المرجح أن تشهد أقل البلدان نموا زيادة تصل إلى ٣٥ في المائة في عدد المنتجات الجديدة التي يمكن أن تصدرها، مما سيعزز تنويع الصادرات والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ومن شأن زيادة كفاءة الإجراءات الحدودية أن تؤثر تأثيرا إيجابيا على قرارات الاستثمار، ومن المرجح أن تجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يعزز الاتفاق التنسيق بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، ووضع أحكام خاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا.

١٥٦ - وأشارت إلى أن غرفة التجارة الدولية أيدت اتفاق تيسير التجارة نظرا لإمكانية أن يؤدي إلى جعل التجارة العالمية أكثر شمولا. وسوف يتعين على كل حكومة من الحكومات أن تزيد هذه الإمكانية إلى أقصى حد ممكن. وقد انضمت منظمتها، إلى جانب المنتدى الاقتصادي العالمي ومركز المشاريع الدولية الخاصة، إلى حكومات أستراليا وألمانيا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لإطلاق التحالف العالمي لتيسير التجارة، وهو عبارة عن منتدى بين القطاعين العام والخاص لدعم التنفيذ الفعال للاتفاق من خلال الاستفادة من الخبرات التجارية والقيادة والموارد بالتنسيق مع الهيئات الدولية والمانحين والرابطات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.